

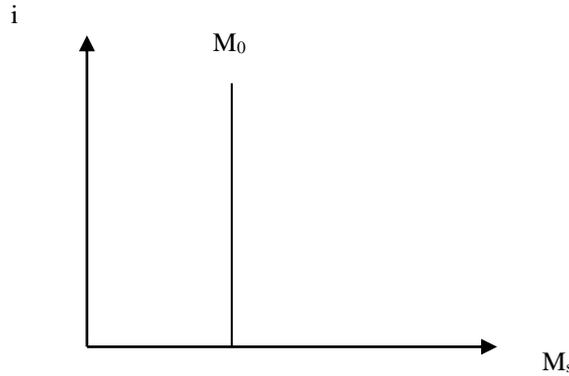
2. توازن سوق النقد (منحنى LM)

على عكس الاقتصاد الكلاسيكي الذي يرى أن النقود حيادية في الاقتصاد، ودورها يتلخص فقط كوحدة قياس لتبادل السلع والخدمات، يرى كينز أن النقود لها دور إيجابي في النشاط الاقتصادي، بحيث تعتبر النقود سلعة شأنها شأن باقي السلع، وبالتالي فلا بد لها من سعر ولا بد لها أيضا من عرض وطلب، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:¹

أ. **عرض النقود:** يعتبر عرض النقود من المتغيرات المستقلة التي لا يتدخل السوق في تحديدها، بل إن السلطات النقدية متمثلة في البنك المركزي هي الجهة المخول لها قانونا أن تتحكم في عرض النقود وتشرف عليه وتتحكم فيه من خلال مجموعة من الأدوات كنسبة الاحتياطي الإلزامي، عمليات السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم. ويمكن تمثيل عرض النقود بيانيا كما يلي:

$$M_s = M_0$$

الشكل رقم 4: عرض النقود



وكما تعرف أيضا بحجم الكتلة النقدية أو المعروض النقدي، حيث أن سعر الفائدة (i) لا تؤثر في المعروض النقدي، وتتكون الكتلة النقدية من: نقود قانونية، نقود كتابية، أشباه النقود.

ب. **الطلب على النقود:** تطلب النقود لخصائصها، وتطلب النقود عند كينز لثلاث دوافع هي: المبادلات، الحيلة والحذر والمضاربة.

¹ بتصرف بالاعتماد على:

- عمر صخري، مرجع سابق، ص ص 223-231.

- رحمانى موسى، مرجع سابق.

- دافع المعاملات:

تطلب النقود من أجل أداء المعاملات الحالية والآنية بالنسبة للأفراد والمؤسسات على مدار (اليوم، الأسبوع والسنة) وهذا لا يعني أن الأفراد الذين ليس لهم دخول ليس لهم معاملات، أي أن هذه النظرية غير مطلقة وعند استلام الدخل لا يتم إنفاقه في نفس اللحظة إنما ينفق بالتدريج، والفرد الاقتصادي الرشيد لا يوجه كل دخله للمعاملات فقط.

وتطلب النقود في هاته الحالة من أجل إقتناء الحاجيات اليومية الروتينية ك شراء المأكولات والتنقل في المواصلات وغيرها، والطلب على النقود من أجل المبادلات هو دالة موجبة في الدخل، فكلما زاد الدخل زاد الطلب على النقود بدافع المبادلات، والعكس صحيح، أي:

$$Md_1 = \alpha_1 y$$

حيث:

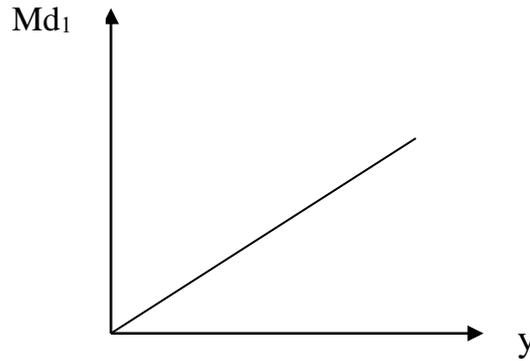
α_1 : الجزء أو النسبة المقتطعة من الدخل لأداء المعاملات.

y : الدخل.

Md_1 : الطلب على النقد بدافع المعاملات

والعلاقة بين Md_1 و y علاقة طردية

الشكل رقم 5: الطلب على النقود بدافع المعاملات



- دافع الحيطة والحذر:

الإنسان بطبعه ميال إلى الاحتياط لمواجهة الطوارئ التي قد يتعرض لها في المستقبل والتي يتنبأ بها، ونقصد بهذا الدافع تلك النفقات التي تخص الأمور الطارئة وغير العادية كوقوع حادث مثلا، أو مرض مفاجئ وغيرها، والطلب على النقود من أجل الحيطة والحذر دالة طردية في الدخل، أي:

$$Md_2 = \alpha_2 y$$

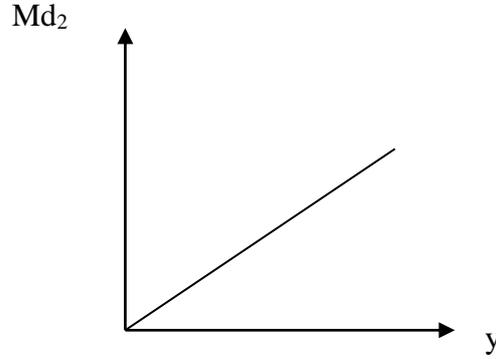
α_2 : النسبة المقتطعة من الدخل من أجل الاحتياط .

Md2 : الطلب على النقد من أجل الحيطرة والحذر

Md₂

y: الدخل

الشكل رقم 6: الطلب على النقود بدافع الاحتياط



نلاحظ أن الطلب على النقد بدافع المعاملات والطلب على النقد من أجل الحيطرة والحذر لهما نفس

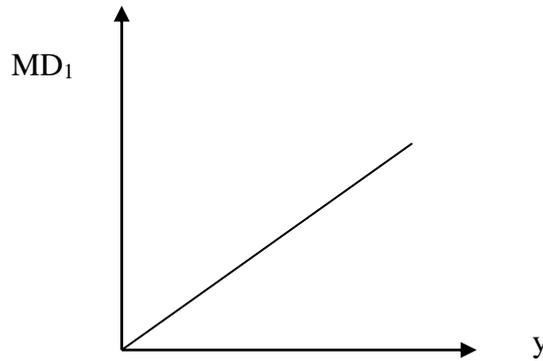
العلاقة مع الدخل وعليه يمكن كتابة الصيغة كما يلي:

$$MD_1 = Md_1 + Md_2 = \alpha_1 y + \alpha_2 y \Rightarrow MD_1 = \alpha y$$

α : هي الجزء المقتطع بدافع المعاملات والاحتياط.

MD₁ : الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط.

الشكل رقم 7: الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط



- دافع المضاربة:

ونعني بها قيام الأفراد بشراء الأسهم والسندات بأثمان منخفضة وبيعها عندما ترتفع أسعارها بغية الحصول

على عوائد من هاته العملية، والعامل الذي يحدد مدى قيمة الأرباح التي يجنيها الفرد من جراء المضاربة في

السندات هو سعر الفائدة السائد حسب العلاقة التالية: $p = \frac{vr}{i}$ ، حيث:

p : القيمة السوقية للسند.

r : العائد السنوي للسند.

v : القيمة الاسمية للسند.

i : سعر الفائدة السائد في السوق في لحظة معينة.

وعليه كلما كانت أسعار الفائدة في السوق مرتفعة كلما كانت قيمة السند منخفضة، وبالتالي يتجه الأفراد إلى شراء السندات ويتخلون عن النقود، وعندما تنخفض أسعار الفائدة فإن أسعار السندات سوف ترتفع فيقوم الأفراد ببيع ما يمتلكونه منها، وبالتالي يزيد طلبهم على النقود، ومنه فالطلب على النقود هو دالة عكسية في سعر الفائدة، ونرمز له بالرمز MD_2 ، حيث:

$$MD_2 = L_0 - gi$$

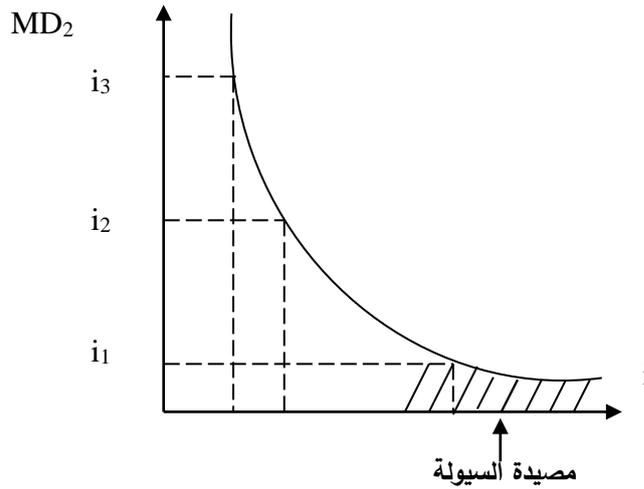
L_0 : كمية النقد الموجهة للمضاربة.

g : ثابت.

i : سعر الفائدة.

ويمكن تمثيل هذه المعادلة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 8: الطلب على النقود بدافع المضاربة



إذا كانت :

i مرتفعة مثلاً عند i_3 في أعلى قيمة لها ← يقوم المضاربون بشراء سندات (لأن أسعار السندات منخفضة في أدنى سعر لها) ← تحول كل النقد إلى سندات أي (تفضيل السندات).

- i منخفض مثلاً عند i_2 ← يقوم المضاربون ببيع السندات (لأن أسعار السندات مرتفعة) ← زيادة الطلب على النقود (تحويل السندات إلى نقد أي تفضيل السيولة)

- i في الحد الأدنى لها مثلاً عند i_1 ← أسعار السندات في أعلى مستوى لها ← يقوم المضاربون ببيع كل السندات، التخلي على السندات وتحويلها إلى سيولة، وهنا يفضل المضارب السيولة المطلقة ويقعون في مصيدة السيولة (أي يصبح الطلب هنا لا نهائي على السيولة)، لأن أسعار السندات في أعلى سعر لها (أسعار الفائدة في أدنى قيمة لها) أحسن فرصة للربح.

وعليه فالطلب الإجمالي على النقود يتكون من مجموع الطلب على المبادلات، الحبيطة والحذر والمضاربة، واختصاراً يمكن صياغة نموذج الطلب على النقود من الشكل التالي:

$$MD = MD_1 + MD_2 = \alpha y + L_0 - gi$$

ج. التوازن في سوق النقود:

يتحقق التوازن في سوق النقود عندما تتحقق المساواة بين الطلب على النقود وعرض النقود M_s ، حيث

انطلق هيكس من التحليل الكينزي حيث يحدث التوازن الكلي لما:

$$\text{العرض الكلي} = \text{الطلب الكلي}$$

الطلب الكلي للنقود = (الطلب بدافع المعاملات + الطلب بدافع الاحتياط) + الطلب بدافع المضاربة

$$MD = MD_1 + MD_2 \text{ : الطلب على النقود}$$

$$M_s = M_0 \text{ : عرض النقود}$$

$$M_s = MD \text{ : عند التوازن}$$

$$M_s = MD \Rightarrow M_0 = \alpha y + L_0 - gi \Rightarrow$$

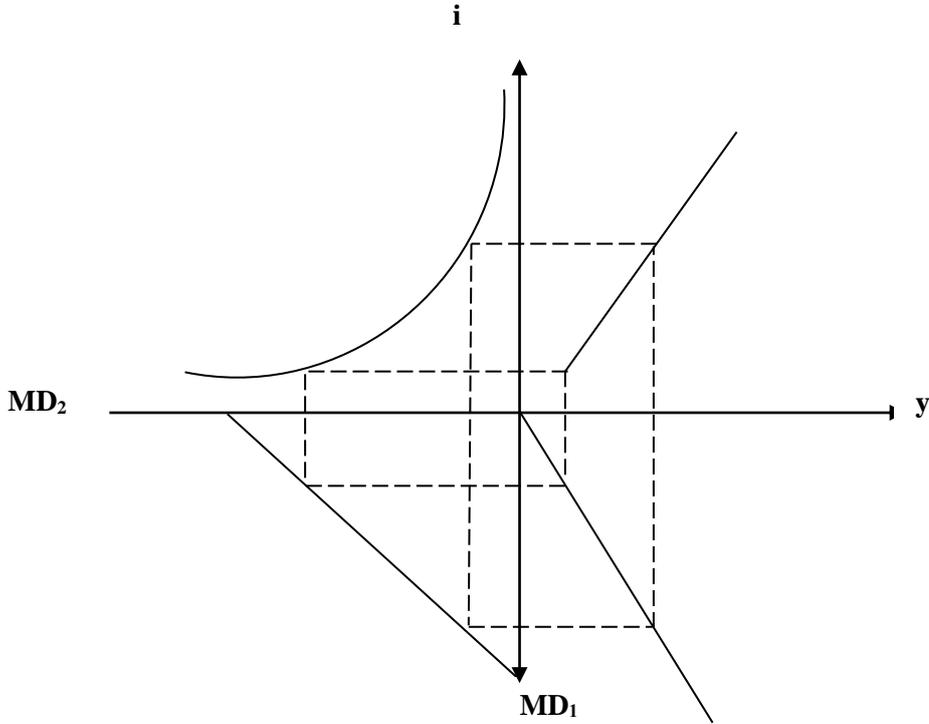
$$\frac{gi}{y_{LM} \alpha} = \frac{M_0 - L_0}{\alpha} +$$

وهي الصيغة الحرفية للدخل التوازني في سوق النقد.

نستنتج أن العلاقة طردية بين y و i

د. رسم منحنى LM:

الشكل رقم 9: منحنى LM



- عندما تكون i في أعلى مستوياتها تكون كمية النقد للمضاربة مساويا للصفر، وبالتالي المعروض النقدي يوجه للمعاملات (المنطقة الكلاسيكية).
- عندما تكون i في أدنى مستوى لها ويسود الأفراد شعور بأن سعر الفائدة لن ينخفض أكثر من هذا الحد والذي حدده كينز بـ 2 %، ترتفع كمية النقد الموجهة للمضاربة أي أن المضاربون يفضلون النقد عن السندات فيقعون في مصيدة السيولة، أين يصبح الطلب لا نهائي على السيولة.

مثال:

ليكن لدينا المعطيات التالية:

- عرض النقود هو $M = 1000$
- الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط هو $MD_1 = 0.5y$
- الطلب على النقود بدافع المضاربة هو: $MD_2 = 100 - 60i$

استنتج معادلة LM

بمساواة عرض النقود إلى الطلب على النقود نجد:

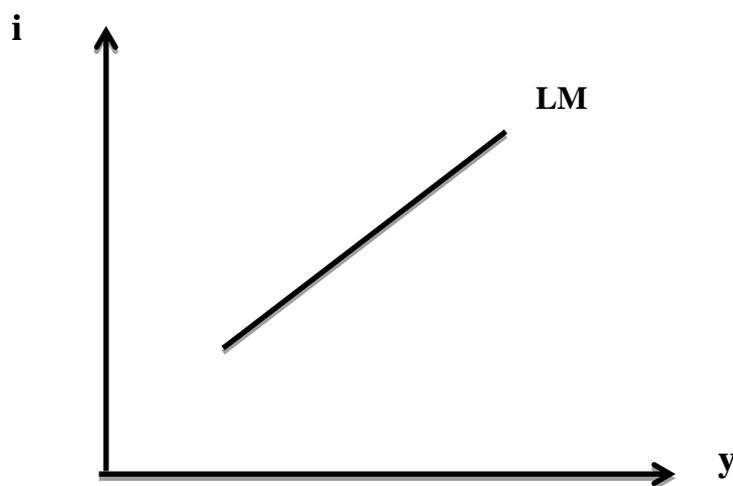
$$100 - 60i + 0.5y = 1000$$

$$0.5y = 1000 - 100 + 60i$$

$$y = 1800 + 120i$$

وبالتالي فمعادلة LM هي:

الشكل رقم 10: تمثيل منحنى LM



3. التوازن الكلي (منحنى IS – LM):

يتحقق التوازن الكلي في الاقتصاد عندما يتوازن سوق السلع والخدمات مع سوق النقود IS – LM.

$$\text{معادلة IS هي: } IS = y = f(i) \frac{\partial y}{\partial i} < 0$$

$$\text{معادلة LM هي: } LM = y = f(i) \frac{\partial y}{\partial i} > 0$$

عند التوازن يكون: $y_{IS} = y_{LM}$

$$f(i) = f(i)$$

ومنه نستخرج سعر الفائدة التوازني i^* وبالتعويض في معادلة IS أو LM نجد الدخل التوازني y^* .

مثال:

لتكن لدينا معادلة IS من الشكل: $y_{IS} = 2000 - 4000i$

ومعادلة LM من الشكل: $y_{LM} = 1000 + 4000i$

حساب التوازن: $y_{IS} = y_{LM} \Rightarrow 2000 - 4000i = 1000 + 4000i$

$$1000 = 8000i \Rightarrow i = 0.125$$

ومنه فسر الفائدة التوازني هو $i^* = 12.5\%$

بالتعويض في معادلة IS أو LM نجد الدخل التوازني:

$$y = 2000 - 4000(0.125) \Rightarrow y = 1500$$

ومنه فالدخل التوازني هو $y^* = 1500$

ومنه التوليفة المثلث من الدخل y وسر الفائدة i التي تحقق التوازن العام في الاقتصاد هي: $y^* =$

$$1500, i^* = 12.5\%$$

أما التمثيل البياني فهو كالتالي:

الشكل رقم 11: التوازن الاقتصادي العام (منحنى IS – LM)

